التعددية الحزبية وآفاق الديمقراطية في بلدان المغرب العربي
(الجزائر أنموذجا)

د. قصير مهدي
المركز الجامعي أحمد زبانة غليزان

1- مقدمة (المفهوم العام للتعددية):

إن جميع المجتمعات غير متجانسة بدرجات مختلفة كما يؤكد ذلك تنوع الآراء والمصالح لدى الأفراد الذين يشكلون هذه المجتمعات[1] فالتعددية بمفهومها المطلق موجودة في كل المجتمعات وهي جوهر ملازم لكل الجماعات والنظم، حيث إختلاف الثقافات والقيم والرموز والعقائد والمصالح والأفكار، ففي كل مجتمع نستطيع الحديث عن تعددية ثقافية، أو لغوية أو دينية أو عرقية وإثنية؛ وعند الحديث عن تعددية ثقافية نتكلم أيضا عن التعددية السياسية بالمفهوم العامي والمطلق للسياسية حيث إختلاف الأفكار والآراء السياسية والموالاة لدى الأفراد والجماعات، ويبدو أن التعددية السياسية هي التي نالت أكثر إهتماما وتركيزا من أي شكل آخر للتعددية؛ فقد دخلت عالم المؤسسات بامتياز، حيث القوانين والتقنيات والهياكل، ولكن يجب التأكيد على أن النظام السياسي التعددي هذا التعبير الذي إقترحه (robert Dahl) للإشارة إلى الشكل الخاص الذي تتخذه الديمقراطية في المجتمعات الصناعية الغربية[2]، يتجاوز المفهوم الضيق للتعددية الحزبية، ورغم ذلك تبقى التعددية الحزبية هي الصورة القانونية والسياسية لمفهوم النظام السياسي التعددي ولكنها ترتبط هي بدورها بفكرة الفصل بين السلطات والإستقلالية النسبية أو المطلقة لكل جهاز أو سلطة مع إعطاء قوة لسلطة البرلمان.

2- التعددية الحزبية:

أ- مفهوم الحزب السياسي: جاء في قاموس علم الإجتماع ل "**إميليو ويليامز**" أن الحزب السياسي يعني "جماعة من الأفراد قد تكون قوية أو ضعيفة الترابط، لها

---

[1] ريمون بودون. ف بوريكو- المعجم النقدي لعلم الإجتماع- د م ج الجزائر- 1986 ص :20.

[2] المرجع السابق ص570.

هدف مراقبة السلطة والتوسط عن توزيع الواجبات المتبادلة بين الحكام والمحكومين"[1]، كما يرى عالم الإجتماع الأمريكي "**روبرت ماكيفر** " أن الحزب السياسي هو عبارة عن هيئة منظمة تسعى إلى مساندة بعض المبادئ أو تدعيمها، أو هيئة سياسية تحاول من خلال القنوات والوسائل الدستورية الشرعية أن يكون لها دور فعال ومؤثر في النشاط الحكومي ويقول[2] "**لاستن راني**" بأن الحزب السياسي هو عبارة عن جماعة منظمة ذات إستقلال ذاتي، تقوم بتعيين مرشحيها وتخوض المعارك الإنتخابية على أمل الحصول على المناصب الحكومية، والهيمنة على الأنشطة الحكومية وخططها .

وعموما فإنه مهما يكن الأمر في بناء الحزب فهو لا يخرج عن كونه عبارة عن تنظيم اجتماع (organisation sociale) يتولى تحويل الفكر الاجتماعي في المجتمع وترجمته إلى سلوك سياسي ملموس، وذلك حينما يجعل منه برنامج منظم يطالب الحكومة بتنفيذه (بذلك نستطيع أن نستنتج أخيرا بأن وجود الحزب مرتبط بمشروع اجتماعي منظم واضح) ولكن يجب أن نؤكد أن التراث الاجتماعي وجد قبل وجود الحزب وحتى النظام الاجتماعي والسياسي وجد قبله، حيث وبالرغم من أن هناك اعتقادا شائعا بأن الحكومات النيابية يتعذر عليها أن تؤدي دورها بدون الاعتماد على الأحزاب، فإن عمر الأحزاب السياسية لا يزيد عن مائة وخمسين سنة.

ب- نشأة الأحزاب السياسية: إن العامل الطبيعي في نشأة الأحزاب السياسية هو كما قلنا سابقا مرتبط باختلاف أفراد المجتمع فيما بينهم وتباين فئاتهم من حيث المصالح الإقتصادية والإجتماعية، فضلا عن الإختلاف والتمايز في المبادئ والأفكار والتقاليد وكذلك التمايز الديني والعنصري.

حيث يرجع بعض المفكرين السياسيين ظهور الأحزاب السياسية إلى سنة 1832 في بريطانيا بموجب لائحة الإصلاح "reform bill " حيث تكونت أول حكومة حزبية في بريطانيا في عهد الملك "جورج الثالث "، غير أن المفكر الفرنسي "موريس دوفيرجي" في كتابه "les partis politiques " يرجع نشأة الأحزاب إلى سنة 1850،

---

[1] محمد السويدي- علم الاجتماع السياسي – د م ج الجزائر1990 ص89.

[2] المرجع السابق ص 92

ولكن قبل هذا التاريخ كانت هناك بعض الجمعيات والجماعات القائمة في إيطاليا في عصر النهضة بالإضافة إلى وجود أندية يلتقي فيها أعضاء الجمعيات الثورية، وكذلك المجالس التي تقوم بالإعداد للانتخابات وفقا لامتيازات الملكية وهي جمعيات وأندية تشبه إلى حد كبير التنظيمات الشعبية التي تهتم باتجاهات الرأي العام ومدى تأثيره في الديمقراطية الحديثة.

وعلى العموم وحسب منظور علماء الاجتماع السياسي، هناك شكلين للأحزاب السياسية من حيث النشأة.

1- **أحزاب ذات نشأة داخلية** "الأحزاب البرلمانية" نتيجة:

أ- قيام جماعات داخل البرلمان وهي من يطلق عليها بالجماعات البرلمانية.

ب- تكوين أو ظهور اللجان الإنتخابية.

ج- حدوث إتصال وتفاعل دائم بين هذه الجماعات واللجان.

2- **أحزاب سياسية ذات نشأة خارجية:** وهي التي تنشأ خارج البرلمان وذلك من خلال الجمعيات المهنية أو الثقافية كالنقابات العمالية والجمعيات الزراعية وجماعات المثقفين وإتحادات الطلاب أو الجماعات الدينية مثل الأحزاب المسيحية المعروفة في أوربا (الحزب المسيحي في هولندا 1897، الشباب المسيحي الكاثوليكي في فرنسا سنة 1945) ونفس الشيء في ألمانيا وإيطاليا.

على العموم ومهما كان نوع الحزب أو شكل تنظيمه فهناك من الناحية النظرية ركائز أساسية يقوم عليها الحزب السياسي.

1- وجود مجموعة من الناس ينضمون بصورة إختيارية وطوعية إلى الحزب.
2- وحدة المبادئ (منهج وبرنامج واضح ودقيق).
3- وحدة التنظيم (توفير نظام داخلي للحزب صارم ودقيق لمواجهة المنافسة).
4- وحدة القيادة حيث (لكل حزب ناجح قيادة ناجحة).

5- الوصول إلى السلطة (الهدف منه تحقيق المبادئ والوفاء بالإلتزامات).

قبل الدخول إلى الفصل الخاص بالحديث عن التعددية الحزبية وآفاق الديمقراطية في بلدان المغرب العربي وهو موضوع مقالنا هذا؛ ارتأينا أن نقدم

بعض الإستنتاجات والملاحظات من خلال حديثنا السابق عن تاريخية الأحزاب ومفهوم التعددية كي نستفيد منها في تحليلنا الخاص بالمغرب العربي.

أولا: إن فكرة التعددية الحزبية السياسية بمفهومها المعاصر والحديث ظهرت في أوربا أي في مناخ إجتماعي وسياسي مميز وخاص.

ثانيا: ترتبط فكرة التعددية السياسية بالتراث الفلسفي والفكري اليوناني القديم وبالتحديد بفكرة الديمقراطية التي أصبحت فيما بعد تمثل جوهر النظام السياسي في أوربا.

ثالثا: تقوم فكرة التعددية الحزبية على أساس المنافسة بين مختلف الأحزاب السياسية التي تشكل بدروها جزء من النظام السياسي العام.

رابعا: المشاريع والبرامج الحزبية مهما كانت مختلفة ومميزة عن مشروع الحكومة القائمة (الخصم السياسي) فهي لا تخرج عن كونها تعبر عن المشروع الإجتماعي العام، الذي يحكم النظام السياسي الذي يلتزم بالقيم العامة والإختيارات الجوهرية المتراكمة عبر التاريخ الفكري والثقافي للمجتمع.

خامسا: ظهور التعددية الحزبية في أوربا إرتبط بالتطور الهادئ والطبيعي لسيرورة المجتمع ولم يفرض فرضا من قبل عوامل تاريخية صعبة وقاهرة، كما أن النظام الإجتماعي والسياسي في أوربا تطور نتيجة ضغط ومرجعية فلسفية وليس تحت ضغط الظروف السياسية والاجتماعية.

3- الأحزاب السياسية في المغرب العربي (عرض تاريخي):

إن هذه الملاحظات الأخيرة تقودنا إلى صياغة أسئلة إشكالية حول جوهر ومعطيات التعددية الحزبية في دول المغرب العربي، فتبعا لتلك الملاحظات نتساؤل عن المحتوى الإجتماعي والتاريخي وحتى الفلسفي للأحزاب السياسية في المغرب؟ ثم ما هي طبيعة العلاقة بين مضمون التعددية الحزبية وطبيعة النظام السياسي المغاربي؟ (وبمعنى هل التعددية الحزبية ضرورية أم هامشية بالنسبة للنظام السياسي المغاربي؟) كيف تتعامل الأحزاب السياسية المغاربية مع فكرة المشروع الإجتماعي المتكامل؟ وهل هناك أزمة مشروع في مضمون التعددية الحزبية المغاربية؟ ما هو المحتوى الحقيقي لفكرة الديمقراطية في ظل نموذج الدولة

المغاربية؟. هذه الأسئلة سنعتبرها مفتاحا للدخول في تحليل العناصر الأساسية لموضوع مقالنا هذا.

لقد إرتبط ظهور الأحزاب السياسية في المغرب العربي بالوجود الإستعماري في هذه المنطقة، ولكن نلاحظ أن بداية ظهور هذه الأحزاب إلى الساحة حديث جدا حيث بدأ في العشرينات من القرن الحالي وذلك بعد الحرب العالمية الأولى وزوال الإمبراطورية العثمانية بعد هزيمتها في هذه الحرب؛ رغم أن الاستعمار تدخل في المنطقة قبل هذا التاريخ بعدة سنوات ولكن قد قلنا سابقا أن الأحزاب السايسية هي بحد ذاتها ظاهرة حديثة حتى في أوربا. ومعنى إرتباط ظهور الأحزاب في المغرب العربي بالظاهرة الإستعمارية هو إرتباط لمشروع الحركات الوطنية بالموقف من الإستعمار في حد ذاته، وتوزعت الأفكار السياسية وإختلفت من إستقلاليين إلى إندماجيين إلى إصلاحيين وغيرها من التيارات، حيث تأسس حزب الدستور في تونس عام 1920، كما ظهر "حزب نجم شمال إفريقيا " في باريس عام 1926 وهو مكون من العمال المغاربة في فرنسا بقيادة مصالي الحاج.

وبعد أن حل هذا الحزب من طرف السلطات الإستعمارية تأسس على أنقاضه حزب "الشعب الجزائري" عام 1937، كما أنبثق "حزب الإستقلال" عن الحركات الوطنية الإستقلالية في الثلاثينات وأسس رسميا عام 1944 بعد أن كان يعرف بـ "الحزب الوطني"، وتعتبر هذه الأحزاب من حيث المرجعية الإجتماعية والإيديولوجية وعاءا لإيديولوجية الطبقة البرجوازية الوطنية التي انبثقت عن الطبقات الوسطى والفلاحية التي كانت أقرب إلى التعامل مع المستعمر والمؤهلة من حيث الظروف التاريخية التي ساعدتها على البروز والهيمنة على الساحة السياسية؛ حيث أن قادة هذه الحركات تشبعوا بالثقافة الغربية إلى جانب إرتباطهم بالتعليم والمعرفة التقليدية، كما ساهمت هذه الأحزاب فيما بعد في تكوين نواة الثورة ضد المستعمر سواء عن طريق الكفاح المسلح أو من خلال النضال السياسي المرير في إطار أحزاب وطنية كبرى (حزب الدستور، حزب جبهة التحرير الوطني فيما بعد).

4- الدولة والأحزاب السياسية في المغرب العربي:

لقد ظهر مشكل التعددية الحزبية في الدول المغاربية بعد الإستقلال وكأنه ثانوي، فإذا كان الوجود الإستعماري قد مثل في مرحلة ما قبل الاستقلال الحافز والمرجع الإيديولوجي لتعدد التيارات والأحزاب في المغرب العرب: فإن المشروع الوطني "مشروع البناء والتنمية" يبدو أنه لم يأخذ نفس الإهتمام والتأثير، وهذا مرتبط طبعا بعدة عوامل وأسباب اجتماعية وتاريخية وسياسية، فقد ارتبط هذا المشكل بما يمكن أن نسميه أزمة الدولة في المغرب العربي والعالم العربي عموما؛ حيث يؤكد "حليم بركات" في كتابه "المجتمع العربي المعاصر" أن: "البلدان العربية التي ترسخت فيها مؤسسات الدولة الحديثة ونشطت البورجوازية الوطنية ونشأت الأحزاب والمنظمات السياسية المتصارعة، عمدت الطبقات الحاكمة إلى تأليف أحزابها الموالية، ولم تكتف فقط بمصادر الشرعية التقليدية والقمع"[1].

إذا كان هذا النموذج يعبر بصدق عن حالة المغرب الأقصى حيث إرتبط مفهوم المشروع الوطني بشرعية العرش والملك الذي يملك كل السلطات حيث تمثل التعددية الحزبية ما عبر عنه "برهان غليون"بقوله "لقد أصبحت أحزاب المعارضة العربية، وهي بشكل أساسي أحزاب مثقفين منطقة عازلة بين السلطة والشعب، بدل أن تكون أداة فاعلة في السلطة والشعب، وككل منطقة عازلة لا تستقر ولا تنمو إلا إذا تحولت إلى منطقة صقيع أو بؤرة تجميد للصراع، أي إذا ساعدت على تعميم وتخليد الهدنة"[2].

وظهر في تونس والجزائر مفهوم جديد للشرعية يتمثل في الشرعية التاريخية حيث مثل الحزب الدستوري في تونس وحزب جبهة التحرير الوطني في الجزائر، المرجعية الأصلية والشرعية للبناء الوطني هذا إلى جانب إرتباط مفهوم الوطنية بالموالاة للأشخاص مثل بورقيبة في تونس " المجاهد الأكبر" الذي انتخب رئيسا مدى الحياة، أو كجهاز حيث إعتبر كل شخص خارج عن حزب جبهة التحرير الوطني ومعارض، اعتبر مشكوك في وطنيته وموالاته، وهكذا هيمن نموذج الدولة الذي تحدث عنه "هشام جعيط" بقوله" الدولة العربية المعاصرة – التي هي

[1] حليم بركات- المجتمع العربي المعاصر – م د و ع – ط3 بيروت 1986 ص:283.

[2] برهان غليون- المثقف والسلطة – الجمهورية الأسبوعية – عدد 21- 6 – 89/9/13.

تواصل للدولة السلطانية – بنت لنفسها شرعية محدودة بالإيديولوجيا وبالتعبئة الجماهيرية بالقمع الساحق الأعمى، وبحداثة سياسية تقنية استقتها من الكليانية والفاشية والتنظيم الشيوعي"[1].

لقد ارتبطت أزمة الدولة في بلدان المغرب بشكل مبسط بذلك الخلط التعسفي بين الرموز والمؤسسات والأجهزة، حيث لا يمكن فصل مفهوم الدولة عن العرش في المغرب، كما لا يمكن فصل الحزب عن الدولة في كل من تونس والجزائر "هذا الخلط الذي يضرب في الصميم التعددية السياسية والديمقراطية، حيث لا مكان للحديث عن الديمقراطية مادام هذا الخلط متواصلا "[2] كما يؤكد على ذلك "بوجمعة الرميلي" في حديثه عن إشكالية الديمقراطية في الوطن العربي تونس مثلا" في حين "أن السلطة الشرعية هي السطة التي تتأثر فعالتها بالأجهزة التي تعتمدها كالفائدة والمصلحة المشتركة المتبادلة بين قادتها والأشخاص الذين يخضعون لأوامرها ومتطلباتها "[3]، كما يقول "دينكن ميتشيل" في معجمه لعلم الاجتماع: "إن الحديث عن مشكل العلاقة بين النظام السياسي والتعددية الحزبية، يجعلنا نؤكد أيضا أن التعددية الحزبية ذهبت ضحية غياب مشروع اقتصادي اجتماعي واضح ومتكامل"؛ كما أن أزمة الدولة في المغرب العربي ليست سياسية فقط وإنما أيضا إقتصادية أو بمعنى أصح تنموية بالتعبير المحلي.

فمشروع التنمية يعتبر فاشلا منذ نهاية السبعينات، هذا المشروع الذي سبب في تغييب مبدأ التعددية السياسية حيث لم يقبل النظام في معظم الدول المغاربية قبول أية منافسة أو تدخل مشاركة في صياغة ذلك المشروع حيث أن طغيان الإقتصادي في السبعينات مثلا همش السياسي وأبعده عن البروز والفعالية[4] كما يؤكد ذلك "علي الكنز" حيث أن كل مجتمع يمر بمرحلة يعرف فيها نقطة إستقطاب قصوى تكون بمثابة إشكالية محورية، حيث كانت الإقتصادوية عندنا محورية في السبعينات كما يضيف نفس الكاتب، على أن ما يميز الدولة في

---

[1] هشام جعيط – العالم والمفكر وصاحب السلطة – مجلة اليوم السابع- عدد 232.

[2] بوجمعة الرميلي – إشكالية الديمقراطية في الوطن العربي " تونس مثالا" – الفكر الديمقراطي – عدد5.

[3] نفس المرجع السابق

[4] دينكن ميتشيل – معجم علم الإجتماع – دار الطليعة بيروت ط3 – 1986.

المغرب العربي هو الفشل السياسي بالمعنى العلمي السيوسيولوجي لمفهوم السياسة" كتبادل للمصالح والإستراتيجيات من خلال أجهزة قانونية شرعية تحترم من قبل كل الأطراف الفاعلة": يبدو أن غياب التعددية السياسية يشكل جزءا أساسيا في هذه الأزمة التي تعززت بذلك الحجم الذي أخذه الجهاز العسكري والأمني داخل النظام السياسي، الأمر جعل المجتمع على إستعداد دائم للإنفجار حيث تكررت المحاولات الإنقلابية (المغرب في السبعينات والجزائر في الستينات) إلى جانب الإضطرابات الإجتماعية مثل أحداث الخبز في تونس في بداية الثمانينات وأحداث أكتوبر في الجزائر سنة 1988[1].

فالثورة كما يقول عبد العزيز غرمول ليست إستيلاء على خريطة وعلم ونشيد وطني، ولذلك فإن أحداث أكتوبر لا تنفصل عن إفرازات دولة تهبط من ثورة فتصاب بهذه التبسيطة الفجة للسلطة، فتخلق وراء بهرجتها متناقضات لدودة؛ بطالون/حديثو نعمة غلاء معيشة/بذخ، كماليات/ إقتصاد منهار/ سوق سوداء ثم خطاب سياسي فقهي يستند على ميتافيزيقيا البوليس[2] إن الخطاب السياسي الأوحد الذي حكم نمط السلطة السياسية المغاربية تمخضت عنه عدة أزمات ليست فقط سياسية إنما فكرية ثقافية، إنها أزمة إنتاج حضاري حيث أن النظام السياسي إذا تجمد نتيجة غياب النقد الذاتي والفكر النقدي فيه فإنه مهدد لا محالة بفقدان الشرعية ومن ثم بالتعرض لكل أنواع التمردات والهزات، كما أن أزمة المثقف والفكر العربي هي تعبير عن أزمة نظام إجتماعي سياسي يبني إستراتيجية تجديد نفسه كليا على العنف[3].

يبدو أننا أعطينا قيمة مبالغ فيها نوعا ما لدور النظام السياسي في تهميش ومصادرة التعددية الحزبية لذلك يبدو لنا أنه من الشرعي التساؤل عن دور وفعالية عوامل أخرى تتجاوز النظام السياسي وأزمة الدولة نفسها ولنتحدث مثلا عن مفهوم الهوية الاجتماعية الثقافية للمجتمع ودورها في التأثير على مسار ومحتوى التعددية الحزبية في دول المغرب العربي والجزائر على الخصوص؛ وبمعنى

---

[1] علي الكنز- الجمهورية الأسبوعية عدد 13- (2-9//89/7).

[2] عبد العزيز غرمول – ما لم يقله أكتوبر – المسار المغاربي عدد 41 – (90/5/21).

[3] برهان غليون – الجمهورية الأسبوعية – عدد 21 (6-89/9/13).

آخر إذا كانت التعددية شيء طبيعي ومصاحب لغريزة الإنسان الاجتماعية؟ فهل تؤسس هذه التعددية الطبيعية تعددية سياسية معقلة في دول المغرب العربي؟

5- التعددية الحزبية والمشروع الإجتماعي في دول المغرب العربي (الجزائر نموذجا):

لقد تحدث "جاك بيرك" عن الأحزاب السياسية في الجزائر فقال : من الواضح أن الأحزاب تمثل في الجزائر الآن الباحث الأكبر عن الهوية الحضارية الضائعة للشعب الجزائري، تلك الهوية التي لم تفلح الأنظمة السابقة ذات المنحى العلماني في الدفاع عنها وإبرازها [1]. يبدو أن "جاك بيرك" قد لخص أزمة المشروع الوطني بالنسبة لنظام الحزب أو نظام التعددية الحزبية إنها بعبارة بسيطة "أزمة الهوية" هذه الأزمة التي تحدث عنها منذ عدة سنوات أحد القادة البارزين في الحركة الوطنية وهو فرحات عباس بعبارات أقرب إلى اليأس "لو إكتشفت الأمة الجزائرية لكنت وطنيا... لن نموت من أجل الوطن الجزائري لأن هذا الوطن لا وجود له ... فإني لم أعثر عليه، وسألت التاريخ، وسألت الأحياء والأموات وزرت المقابر فلم يحدثني عنه أحد ... فلا يقام البناء على الريح "[2].

ويؤكد "روجي غارودي" "ينبغي أن نعترف بأن التيارات الإسلامية المتشددة لا تثير الانزعاج في الغرب فقط لأنها تهدد النظام السياسي في الجزائر وإنما أيضا لأنها تهاجم وتنتقد نمط الحياة الغربي بأكمله" [3]، ثم يضيف أنه لا مجال للتفريق عند الجزائريين بين الإيمان الديني والسياسة، فالإيمان هو الجانب غير المرئي للعمل السياسي والسياسة هي الجانب المدني وليس المهم ما يقوله الرجل عن إيمانه إنما الأهم هو ما يدخله الإيمان في سلوك ذلك الرجل.

يبدو أن أزمة "الهوية المشروع" لا تمس فقط النظام السياسي إنما تتجاوزه إلى الأحزاب السياسية نفسها حيث غياب مشروع إجتماعي متكامل إلى جانب غموض في المنظور الإقتصادي وغياب فهم عميق لأزمة المجتمع؛ فالمجتمع

---

[1] فهي هويدي – وجه آخر للحدث الجزائري – المسار المغاربي عدد 103 – (92/3/16).

[2] سعيد بو الشعير – النظام السياسي الجزائري- دار الهدى – أم البواقي (الجزائر) – بدون تاريخ ص: 16.

[3] فهي هويدي – وجه آخر للحدث الجزائري – مرجع سبق ذكره.

الجزائري كان ولا يزال أغنى وأعمق من السلطة1، ولكن نضيف أن هذا المجتمع أعمق حتى من المشاريع السياسية للأحزاب حيث أن الشكل الإجتماعي والثقافي لأكثر المجتمعات الإسلامية لم يتحدد بعد؛ فنظامها القيمي غير واضح ونظام العلاقات الإجتماعية فيها ليست له صورة معلومة وعلاقات الناس بعضهم ببعض، وعلاقاتهم بالأمم الأخرى لا تزال قلقة ومعلقة [1].

يبدو أن أزمة المشروع تجسدها حقيقة نمطية الأحزاب السياسة الجزائرية (مشروع إسلامي، مشروع عصري تغريبي) وهناك من جهة أخرى تناقض جذري وجوهري بين هذه الأحزاب والنظام السياسي القائم حيث يؤكد "ريمون بودون" أن مقابل الإستراتيجيات المعتدلة للإستيلاء على السلطة وممارستها، نتعرف على إستراتيجيات عنيفة، تعامل الحزب وكأنها أداة للقطيعة مع النظام القديم وللسيطرة أو الديكتاتورية[2].

إن الأساس الجوهري والواضح في مفهوم الديمقراطية في المجتمعات المغاربية يرتبط بالنظام السياسي السائد الذي يلعب دورا فعالا في تحريكها أو تعطيلها ومن هنا نتساءل ما هي آفاق الديمقراطية في ظل الأنظمة السياسية السائدة حاليا في دول المغرب العربي؟

6- الأنظمة السياسية وآفاق الديمقراطية في المغرب:

إن مشكلة العالم الثالث ليست فقط في غياب الديمقراطية، ولكنها باتت تتمثل بقدر أكبر في عدم توافر حالة القابلية للديمقراطية؛ حتى بدا الأمر وكأن الديمقراطية عضو غريب يزرع في جسم غير مهيئ أصلا لإستقباله، هذه هي نظرة الغرب لمحتوى الديمقراطية في العالم الثالث التي تعتبر المغرب العربي جزءا منه كما لخصها الأستاذ "فهمي هويدي" هذه الفكرة عبر عنها الباحث الأمريكي "ميلتون فريدمان" بصورة كاريكاتورية في قوله :"عندما تطبق الديمقراطية في بلد شديد التخلف فبشكل ديمقراطي جدا سينجح زعيم أهم قبيلة في ذلك البلد، وليس مستبعدا بعد ذلك أن يكون أهم قرار ديمقراطي يصدره الزعيم المنتخب هو إبادة قبيلة منافسة لقبيلته".

---

[1] أحمد كمال أبو المجد – الحاجة إلى الإسلام في هذا الزمان - العربي عدد 85/6/319.

[2] ريمون بودون- ف.بوريكو – المعجم النقدي لعلم الإجتماع – د م ج الجزائر 86ص:24.

لكن يجب أن نؤكد أن هناك إرتباط جدلي بين طبيعة النظام السياسي ومفهوم الديمقراطية في دول المغرب العربي، فأزمة المشروع الإجتماعي الوطني التي أصبحت تطرح بقوة في مجتمعات المغرب العربي ترتبط أساسا بسيادة نزعة الإقصاء ورفض الحوار لدى الأنظمة السياسية المغاربية بحيث "إتضحت هشاشة الخطاب المحمي بالبوليس، الخطاب التجريدي الجاهز، المبني فوق رغبات التاريخ الذي يعرف قضايا الجماهير من خلال مؤتمرات الحزب حيث كان الفراغ القانوني مشكلة؛ من أين تستمد الجماهير في دولة يقال أنها دستورية حقها في قول: لا "[1].

لذلك فقد تتطلب النقلة من الواحدية إلى التعددية في الواقع المعيش عدة سنوات حتى يدرك الأفراد الحدود الملزمة للحوار دون الاعتداء على حريات الآخرين وحتى تتمكن الجماعات الاجتماعية والسياسية من إدراك حقيقة المجتمع بطبيعته التعددية حيث يجب أن نعترف أن تغييب الإنسان والعنصر الثقافي ترتب عنه سلوك قمعي لا يقبل بوجود الرأي الآخر؛ فكان خطاب الحزب الواحد يرتكز على قداسة الشعار والوهم أكثر من إرتكازه على تصورات تجعل الإنسان في موضع إبداع دائم، حيث لا يكون للفكر سلطة في المجتمع إلا إذا كان النظام الإجتماعي نظاما إنتاجيا يحتاج إلى الأفكار وإلى الإبداع النظري، ومن شروط فاعلية الفكر هو قيام التواصل بين الثقافة والسلطة الاجتماعية أي بين المجتمع والدولة.

وخلاصة تحليلنا هذا سنجد هذه العبارات التي يلخص فيها المفكر "برهان غليون " أسباب وشروط نجاح المشروع الإجتماعي في الدول العربية عموما "إذا لم ينجح المثقفون العرب في تحقيق مشروع يتجاوز الأنظمة ويضع قطبه مع السياسات والإستراتيجيات العربية الحالية في إطار متطور مستقبلي شامل؛ فسوف يجدون أنفسهم مضطرين لبيع أرواحهم للشيطان والالتحام بالطغم الحاكمة والانتماء بها من نظر الزلزال المروع الذي ستشهده جميع الأقطار زلزال الكتلة الشعبية التي تخلى الجميع عنها فتحولت إلى كتلة من الإحباط والتمرد والانتقام "[2].هذه كانت نبوءة الكثير من المفكرين العرب بالانفجار الجماهيري في

[1] عبد العزيز غرمول- ما لم يقله أكتوبر – مرجع سبق ذكره.

[2] برهان غليون – المثقف والسلطة – مرجع سبق ذكره.

كل البلدان العربية تحت شعار ما سمي بالربيع العربي الذي تحول إلى شتاء قاس كانت الجماهير أهم ضحاياه.

المراجع :

1- ريمون بودون – فرانسوا بوريكو – المعجم النقدي لعلم الإجتماع – د م ج ط1 الجزائر 86 ص.223.

2- حليم بركان – المجتمع العربي المعاصر – مركز دراسات الوحدة العربية – ط3 بيروت 86 ص.516.

3- محمد السويدي – علم الإجتماع السياسي (ميدانه وقضاياه) – د م ج الجزائر 1990 ص 191.

4- jean Paul Buffelan – Introduction à la sociologie politique Masson et vie paris 1969 pages : 172.

5- دينكن ميتشيل – معجم علم الإجتماع – دار الطليعة بيروت ط3 1990 ص.269

1- بوجمعة الرميلي – إشكالية الديمقراطية في الوطن العربي – تونس مثالا – مجلة

2- الفكر الديمقراطي عدد 5- ص 58- 64 – شتاء 1989.

3- هشام جعيط – العالم والمفكر وصاحب السلطة – مجلة اليوم السابع عدد 232.

4- فهمي هويدي – وجه آخر للحدث الجزائري – جريدة المسار المغاربي عدد 103 (92/3/16).

5- عبد العزيز غرمول- ما لم يقله أكتوبر – المسار المغاربي عدد 41 – 90./5/21

6- مشري بن خليفة – فقه الحوار – المسار المغاربي عدد 43 – 90./7/2

7- أزمة صيف 62 (ملف) المسار المغاربي عدد 43 – 90./7/2

8- أحمد كمال أبو المجد – الحاجة إلى الإسلام في هذا الزمان - العربي عدد 319 جوان 85 ص17-21.

9- برهان غليون- المثقف والسلطة – الجمهورية الأسبوعية عدد 21 (89/9/13-6).

10- علي الكنز- الجمهورية الأسبوعية- عدد 13 (89/7/9-2).

11- يوسفي أمحمد (كاتب ودبلوماسي جزائري) معالم في مسيرة الثورة – الجمهورية الأسبوعية – عدد 30 (89/11/15 -8).

12- المستقبل العربي – عدد 99 ماي 1987- (ملف حول الدولة في الوطن العربي).

13- سعيد بو الشعير – النظام السياسي الجزائري- دار الهدى – أم البواقي (الجزائر) – بدون تاريخ .